مؤلف: **مجموعة مؤلفين**
مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**
لتاريخ: **11/10/2020**

نص السؤال

ادعاء أن عكرمة مولى ابن عباس كان كذابًا خارجيًّا

الجواب التفصيلي

ادعاء أن عكرمة مولى ابن عباس كان كذابا خارجيا (*)

هة:

يثه.

يثه.

ئته.

لفا.

هة:

1) لقد أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة مولى ابن عباس وأخذوا عنه، وتلقي حديثه بالقبول قرنا بعد قرن، إلى زمن الأئمة الذين أخرجوا الصحيح، فلم يمسك أحد عن الرواية عنه، أو ترك حديث

2) إن قول ابن عمر، وغيره من الأقوال التي استدلوا بها على كذب عكرمة على ابن عباس لم تثبت؛ فقد نفى عنه ابن عباس هذه الفرية، وأمر الناس أن يصدقوه فيما يرويه عنه، وإن ثبتت هذه الأقوال، فلا ثقة

3) لم يثبت أن عكرمة مولى ابن عباس كان إباضيا يرى رأي الخوارج، ولا أن مالكا قد ترك حديثه، فقد ذكره في الموطأ، وصرح باسمه، ونص على روايته عن ابن عباس، وعلى فرض صحة هذا الزعم الباطل، فإن

4) ليس ثمة شيء ألبتة في قبول عكرمة مولى ابن عباس جوائز السلطان والأمراء؛ فقد جوزها جمهور أهل العلم، وقبلها جماعة من خيار الصحابة والتابعين، فلم ينكر عليهم أحد، فلماذا الإنكار على عكرمة وح

يل:

ثه:

يها.

نه.

يثه.

لوه".

مير"([1]).

س".

رمة".

رام".

لم"([2]).

منه"([3]).

يثه.

إياه".

جب"([4]).

رمة"([5]).

لام".

تقر"([6]).

هم.

يثه"([7]).

حيح"([8]).

نه؟!

ولم يقف الأمر عند الشهادة له بالخير والعلم، وأنه كان ثقة فقط، بل حدث عنه جم كبير من أئمة العلم، فقد حدث عنه إبراهيم النخعي، والشعبي، وماتا قبله، وعمرو بن دينار وأبو الشعثاء جابر بن زيد، وحبيب ب

دنا.

دار"([9]).

فيه".

ف"([10]).

رحه"([11]).

س"([12]).

نه؟!

تُه:

ي"([13]).

يث.

يئا"([14]).

ري"([15]).

قة"([16]).

يها".

رحا".

برد.

برة.

مر".

رم([17]).

رده"([18]).

نهة.

ني"([19]).

جة"([20]).

يت".

: لا"([21]).

رب"([22]).

عم"([23]).

ين.

ثُه:

رية".

عنه"([24]).

سك([25]).

دي»([26]).

لك ([27]).

ومما يرد على هذه الشبهة أيضا فساد استدلالهم. قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن عكرمة فقال: ثقة، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه، على أنه ل

طر.

يضا([29]).

ترنا.

تُه.

يت([30])؛ فقد أجازه جمهور أهل العلم.

عي.

طاء.

سن.

ون".

نها".

راء".

بدا»([31]).

ئزه".

ولِه.

مام.

سه".

هم".

لك"([32]).

منه([33]). ويؤكد ذلك الإمام السبكي قائلا: "أما عطية السلطان بلا سؤال فيجوز قبولها إن غلب على ماله الحل، وإلا فلا"([34]).

ازه.

مة:

- لقد أجمع العلماء على الاحتجاج بحديث عكرمة رضي الله عنه، كما أثنوا على علمه، وأخذوا عنه، فقد حدث عنه إبراهيم النخعي، والشعبي، وعمرو بن دينار، وقتادة، وأبو إسحاق الهمداني، وأبو إسحاق الشيبا
- إن علماء الأمة المشهود لهم قد أجمعوا على عكس ما اتهم به عكرمة في هذه الشبهة، بل تعجبوا من السؤال عن حاله، ودافعوا عنه وبرءوه مما اتهم به، قال محمد بن نصر المروزي: "أجمع عامة أهل العلم
- لم يثبت عن عكرمة مولى ابن عباس أنه كذب على عبد الله بن عباس، فنسب إليه أحاديث كذبا، وهذه في الحقيقة اتهامات واهية لا تثبت أمام الحقيقة التي قررها ابن عباس نفسه، فيما رواه محمد بن فضي
- إن الروايات التي جاءت عن ابن عمر باتهام عكرمة، ردها علماء الجرح والتعديل، وتكلموا فيها، فقالوا: إن قول ابن عمر لم يثبت عنه، لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء عن ابن عمر، ويحيى البَ
- إن القول بأن عكرمة كان إباضيا إنما هو اتهام لم يثبت، وإن ثبت، فلا يقدح في رواية عكرمة، قال ابن جرير: لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعي به، وسقطت عدالته، وبط
- إن مالكا - رحمه الله - لم يترك الرواية عن عكرمة كما ادعوا ذلك؛ فقد ذكره في "الموطأ" في الحج، وصرح باسمه، ومال إلى روايته عن ابن عباس، وترك عطاء في تلك المسألة، مع كون عطاء أجل التابعين
- ليس ثمة شيء في قبول عكرمة مولى ابن عباس جوائز السلطان والأمراء، ولا يقدح هذا في روايته؛ إذ قبلها الكثير من أهل العلم من الصحابة والتابعين دون قدح فيهم؛ مثل عبد الله بن عمر، والشعبي، وال

المراجع:

وت، ط1، 1429هـ-2008م.

[1]. انظر: الطبقات الكبير، ابن سعد، تحقيق: د. علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002م، (7/284،283).

رو، ط1، 1413هـ/ 1992م، (20/271: 292).

اهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص450.

رو، ط1، 1404هـ/ 1984م، (7/241).

[5]. التاريخ الكبير، البخاري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، د. ت، (7/49).

[6] ط1، 1419هـ/ 1998م، (41/103).

[7] ط3، 1405هـ/1985م، (5/271، 272).

[8] ط1، 1407هـ/ 1987م، ص450، 451.

[9] ط7، 1410هـ/ 1990م، (5/14، 15).

[10] ط1، 1393هـ/ 1973م، (5/230).

[11] ط1، 1404هـ/ 1984م،(7/241).

[12]. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1، (7/8).

[13] ط1، 1393هـ/ 1973م، (5/230).

[14]. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، (9/186).

[15] ط7، 1410هـ/ 1990م، (5/351،350).

[16] ط1، 1413هـ/ 1992م، (31/535).

[17] ط1، 1407هـ/ 1987م، ص448 بتصرف.

[18] ط1، 1413هـ/ 1992م، (20/270، 271).

[19]. الطبقات الكبير، ابن سعد، تحقيق: د. علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002م، (7/284).

[20] ط1، 1407هـ/ 1987م، ص448، 449.

[21]. الطبقات الكبير، ابن سعد، تحقيق: د. علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002م، (7/284).

[22] ط1، 1407هـ/ 1987م، ص451.

[23] ط1، 1413هـ/ 1992م، (20/271).

[24] ط1، 1407هـ/ 1987م، ص449.

[25] ط1، 1407هـ/ 1987م، ص451 بتصرف.

[26] ص139، رقم (867).

[27] ص139، 140، رقم (868).

[28] ط1، 1407هـ/ 1987م، ص449.

[29] ط1، 1407هـ/ 1987م، ص404.

[30] ط1، 1407هـ/ 1987م، ص449 بتصرف.

[31]. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الزكاة، باب: ما تجوز فيه المسألة، (5/ 33، 34)، رقم (1636). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (1639).

[32]. انظر: التمهيد، ابن عبد البر، تحقيق: أبي إسحاق إبراهيم الدمياطي ومحمد عبد الكبير البكري، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1378هـ/ 1967م، (4/ 114: 119).

[33] ط1، 1418هـ/1997م، (4/84).

[34]. المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، محمود خطاب السبكي، تحقيق: د. محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، 1425هـ/2004م، (9/269).